



سويسرا : أزمة الثقة نيكولاس شميت

يعتبر الدستور الأول لسويسرا الحديثة والذي يرجع إلى عام ١٨٤٨ هو الدستور الفدرالي الثاني خلال العصور الحديثة بعد الدستور الخاص بالولايات المتحدة. وقد أنهى تبني هذا الدستور فترة من التقلب وعدم الاستقرار اختبرت خلالها سويسرا عدد من الأنظمة الحكومية. وقد استجاب الدستور السويسري بشكل جيد لاحتياجات الشعب وتوقعاته. غير أن بعض أسباب نجاحه - بما فيها ما يتضمنه من عملية صناعة القرارات شديدة الديمقراطية والارتقاء بالتعددية التي ينطوي عليها - قد أدت الآن إلى نشوء سلسلة جديدة من المشكلات.

وقد ظلت البلاد كاتحاد كونفدرالي غير متماسك من كانتونات ذات سيادة حتى عام ١٧٩٨ حين قام غزو نابليون بتحويلها إلى جمهورية "وحدية غير قابلة للتقسيم" على غرار فرنسا. وبعد ٥ سنوات من التمرد والصراع أجبر الإمبراطور على إعادة الهيكل اللامركزي للدولة السويسرية. وعقب مؤتمر فيينا استعادت الكانتونات، أو الوحدات المكونة، السيادة الكاملة. ولكن بحلول عصر الثورة

الصناعية بدا وجود هذا العدد الكبير من الدويلات الصغيرة في اتحاد كونفدرالي غير ناجح لدرجة أنه أدى إلى حرب أهلية قصيرة بين الكانتونات الكاثوليكية الانفصالية المحافظة والكانتونات البروتستانتية الليبرالية.

وقد اعتمدت البلاد على خبرتها الذاتية الواسعة عندما اختارت تبني نظام فدرالي في دستورها وهو النظام الوحيد الذي أمكنه بنجاح توحيد ٢٥ كانتون (٢٦ اليوم) تتسم بخصائص شديدة التباين. إن هذا البلد بالفعل، والذي لا تتعدى مساحته نصف بالمائة من مساحة الولايات المتحدة،

إذ أنه من خلال
التزامه بالتعددية
خلق أمة ويلنسية
- Willensnation
أي دولة تم إنشائها من
خلال رغبة مواطنيها
في العيش معا - في
دولة يبدو ظاهريا
أنها غير ملائمة لخلق
عاطفة القومية.

يعد موطن لـ ٤ لغات قومية ويضم ٣ أقاليم رئيسية وديانتين رئيسيتين هذا بالإضافة إلى العديد من الفروق الاجتماعية بين الكانتونات. وقد عمل تبني نظام فدرالي على استمرار تقليد النظام اللامركزي الذي كان موجودا منذ الاتحاد الأول للكانتونات في عام ١٢٩١. ونتيجة لذلك تم الاحتفاظ بالاسم السابق للدولة وهو "الاتحاد الكونفدرالي السويسري" بالرغم من أن سويسرا أصبحت نظام فدرالي أكثر من كونها اتحاد كونفدرالي. وقد عمل الدستور على القيام بوظيفة حساسة وهي تحقيق الاندماج. إذ أنه من خلال التزامه بالتعددية خلق أمة ويلنسية

- Willensnation أي دولة تم إنشائها من خلال رغبة مواطنيها في العيش معا - في دولة يبدو ظاهريا أنها غير ملائمة لخلق عاطفة القومية.

وعلى غرار نظيره الأمريكي وضع الدستور السويسري نهاية للنظام الكونفدرالي غير المرضي. وأيضاً كما الدستور الأمريكي، فقد أرسى برلماناً ثنائي المجلس يمثل أحد مجلسيه، وهو مجلس الولايات، الكانتونات الأعضاء ويتألف من عضوين عن كل منها. وأخيراً وعلى مثال الدستور الأمريكي استطاع هذا الدستور الصمود أمام تحدي اختبار مرور الزمن. وبالرغم من خضوع هذا الدستور إلى مراجعتين كاملتين إحداهما في عام ١٨٧٤ والثانية تمت مؤخرا في عام ١٩٩٩، بالإضافة إلى القيام بأكثر من ١٢٠ تعديل عليه وافقت عليها الأغلبية في النظام الفدرالي وأغلبية الكنتونات، إلا أن المؤسسات التي وضع أسسها هذا الدستور والإجراءات التي نص عليها لا تزال كما هي إلى حد كبير.

غير أن الدستور السويسري يختلف في نواح متعددة عن الدستور الأمريكي، إذ كان عليه إرضاء التعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الكانتونات ودخلها. ولتحقيق ذلك ينص الدستور السويسري على مجلس تنفيذي

مجمعي فريد من نوعه يسمى المجلس الفدرالي ويتألف من ٧ أعضاء من الكانتونات المختلفة ويتم انتخابهم من قبل مجلسي البرلمان لمدة ثابتة هي ٤ سنوات. ويسمح المجلس بتمثيل التكوين المتباين للدولة حيث يكون الرئيس السويسري هو أحد أعضاء المجلس التنفيذي المجمعي المنتخب من البرلمان على أن ينتقل المنصب بشكل دوري سنويا بين الأعضاء.

وقد حقق النظام السويسري استقراراً في البلاد منذ عام ١٨٤٨ دون إغلاق الباب أمام الإبداعات. وعمل بمهارة على توزيع السلطة بحيث تكون متبادلة ومقسمة بين جميع اللاعبين السياسيين في بلد اعتاد لفترة طويلة على نظام من الكانتونات والبلديات والديمقراطية المباشرة. وتؤدي الديمقراطية المباشرة إلى مشاركة المواطنين في القرارات الحكومية ويتم ذلك في أغلب الأحيان من خلال اللجوء إلى المشاورات الشعبية والاستفتاءات بل وفي بعض الأحيان من خلال التصويت المباشر على التشريع. وعلى الرغم من توسيع بعض السلطات الفدرالية إلا أنها تظل محددة بسبب النظام الفدرالي والديمقراطية المباشرة مما يجعل من سويسرا أحد أكثر الدول ديمقراطية في العالم.

إلا أن ثمن تلك الإنجازات هو السعي المستمر للحصول على إجماع كافة الأطراف وما ينتج عنه من بطء وصعوبة عملية صناعة القرار بحيث يعتبر الوصول إلى حلول وسط فيها ميزة وليس ضعفاً. ومن ثم فبالرغم من أن الدستور قد حفظ سويسرا خلال الحروب الدولية والاضطرابات الاجتماعية التي حدثت في القرن العشرين فإن بداية القرن الحادي والعشرين قد زعزعت ما جرى العرف على الاعتقاد بأنه مسلمت يقينية. إذ يبدو أن القادة السياسيين قد ركزوا على إدارة التوازن المؤسسي الداخلي مع إهمال التحديات الدولية والاقتصادية المرتبطة بالعملة وهجرة الأجانب وطالبي اللجوء.

فقد أدت إضافة ١٠ دول جديدة للاتحاد الأوروبي في الأول من مايو/أيار من عام ٢٠٠٤ إلى جعل سويسرا أكثر من أي وقت مضى مجرد جزيرة أو ثقب في قلب أوروبا. وتبعاً لذلك وفي مايو/أيار من عام ٢٠٠٤ وقعت السلطات السويسرية والاتحاد الأوروبي سلسلة ثانية من الاتفاقيات الثنائية. ولم تظهر التعقيدات المطولة لتلك العملية مجرد حساسية ودقة المفاوضات الثنائية فحسب وإنما أظهرت أيضاً مدى اعتماد سويسرا على الاتحاد الأوروبي.

ولا تعتبر تلك الأمور هي الوحيدة التي تعرض الاستقرار المعروفة به البلاد للاضطراب. فقد أشارت الانتخابات الفدرالية التي تم إجرائها في أكتوبر/ تشرين أول عام ٢٠٠٣ وجود تحول لليمين واستقطاب للمناخ السياسي للبلاد. فقد أحدثت

الانتخابات أول تغيير من نوعه منذ عام ١٩٥٩ في التكوين الحزبي بالمجلس الفدرالي والذي ظلت صلابته صامدة حتى ذلك الحين إلى درجة أنه كان يطلق على قاعدة التمثيل الحزبي "الوصفة السحرية". ويثير تغير التوازن الحزبي في الحكومة والنتائج عن ذلك أسئلة الآن عن علاقة المجلس الفدرالي بالبرلمان وما إذا كان يجب انتخاب المجلس من خلال الانتخاب المباشر بدلا من اختياره من قبل البرلمان.

وهناك قضية أخرى وهي قرار الكانتونات الناطقة بالألمانية بتشجيع تعليم اللغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الإجباري أكثر من اللغة الفرنسية مما قد يطيح بالتماسك القومي.

ومن المتوقع أن يشغل إيجاد حلول لهذه التحديات السياسية الرئيسية الدستوريين والساسة والمواطنين خلال الأعوام القادمة. وقد مدح دينيس دي روجموند Denis de Rougemont أحد علماء الفدرالية الأوربيين الرواد في القرن العشرين النموذج السويسري لأنه أوجد "شعب راضيا" ولأنه ألف وحدة وطنية من خلال الارتقاء بالتعددية. ولكن هل ستستطيع إجراءات عملية صناعة القرار شديدة التعقيد من أجل تحقيق الإجماع بين الجماعات السويسرية المتعددة أن تقدم حلا، أم أنها هي نفسها ستثبت كونها المشكلة الرئيسية؟